سليمان يدعو لإشراك الجميع في المسؤولية.. ومكتب رئيس الحكومة ينفي توقيعه أي اتفاق حول المحكمة

بري يكسر الجرة مع الحريري ويتهمه بتضليل المسعى القطري ـ التركي

الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله مستقبلا النائب وليد جنبلاط والوزير غازي العريضي أمس الاول (محمود الطويل)

أحمد شعبان

رغم أن صورة الاستشارات الرئاسية لتكليف رئيس الحكومة اللبنانية المقبل، باتت أكثر وضوحا مع إعلان النائب وليد جنبلاط تحوله التام الى جانب «سورية والمقاومة»، الا أن الرمال اللبنانية لا يبدو أنها ستتوقف عن الحركة، مع استمرار الجهود السياسية والزيارات المفاجئة والمشاورات المستمرة في أكثر من عاصمة إقليمية بموازاة حرب التصريحات والمؤتمرات الصحافية المستعرة في الداخل، خاصة أن الاستشارات المقرر لها أن تنعقد غدا وبعد غد، مازالت متأرجحة بين مؤكد انعقادها في موعدها ووفق الجداول التي انجزت، وبين قائل إن الرئيس ميشال سليمان يتعرض لضغوط خارجية تصب في خانة التأجيل.

من جهته وقبل ساعات من الموعد المعلن للمشاورات، لفت رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان إلى أن «الميثاقية تفرض اشتراك الجميع في المسؤولية للخير والاصلاح والخط المستقيم والدفاع عن الوطن، وليس فقط تقاسم الحصص والمنافع والمصلحة الخاصة». وأمام أعضاء السلك القنصلي الذين زاروه في القصر الجمهوري، أشار سليمان إلى أن «النموذج اللبناني يمثل تحديا، وعلينا إنجاح هذه الصيغة في وجه الإرهاب الذي لا يعترف بالآخر، وفي وجه صيغة يهودية إسرائيل، وفي وجه بعض النزعات التي بدأت تظهر في أوروبا، وتتناول عدم نجاح التعددية الثقافية».

وإذ أكد أن «الوعي يجب ان يكون كاملا وحقيقيا»، أشار إلى أن «لا احد يستطيع تغييب احد، وعلى الجميع ان يكون لديهم الاقتناع بالمشاركة بالمسؤولية، وعلى الرغم من صعوبة الظرف الراهن، فالغد سيأتي وتكون الأمور وجدت طريقها الى الحل».

في غضون ذلك، نفى المكتب الإعلامي للرئيس سعد الحريري المعلومات التي تداولتها بعض وسائل الإعلام حول توقيعه الاتفاق الذي جرى بحثه في شأن المحكمة الدولية، وأكد في بيان أنه «سبق للرئيس الحريري أن أعلن ذهابه بصيغة التسوية التي طرحت إلى أبعد مدى ممكن، على أساس خريطة طريق متكاملة، سبق أن أعدت في إطار المشاورات السعودية ـ السورية، ثم جرى التأكيد عليها من خلال الجهود القطرية التركية الأخيرة»، لافتا إلى أن «خريطة الطريق المذكورة، تتناول مستويات عدة في التسوية المطروحة، ولا تقف عند حدود الورقة التي أتى على ذكرها وليد جنبلاط، وجرى التداول ببعض بنودها في وسائل الإعلام».

وأوضح المكتب الإعلامي للحريري أن «البنود مجرد خطوة في مسار ديبلوماسي وسياسي، كان من المفترض أن يؤدي إلى صيغة متكاملة للمصالحة الوطنية، مؤكدا أن «ما ورد خطأ عن مصادقة الرئيس سعد الحريري على بنود الاتفاق مع كل من الرئيس بشار الأسد والسيد حسن نصرالله، أوحى كما ولو أنه جرى التوقيع على الورقة المتداولة، وهو أمر لم يحصل حتما، ولا أساس له من الصحة، فليس هنا أي توقيع أو مصادقة، والأمور بقيت في إطار المداولة». لكن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الذي كسر على ما يبدو الجرة مع الحريري، اتهم رئاسة حكومته بأنها سلمت وزيري خارجية قطر وتركيا خلال قيامهما بمساعي الوساطة الاخيرة في بيروت ورقة بنود تضليلية في محاولة استباقية لإفشال مهمتهما.

وقال بري مفندا بيان مكتب الحريري، بان المعارضة هي من طالب بصيغة متكاملة للمصالحة الوطنية تلغي صفة المعارضة والموالاة عبر حكومة انقاذ وطني وتطبيق اتفاق الطائف دون استنسابية والالتزام باتفاق الدوحة وتنفيذ مقررات الحوار الوطني.

واشار بري الى ان ورقة المعارضة تضمنت ايضا مطلب وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء منعا للتزوير الذي يحدث حاليا في المقررات ونشرها بخلاف واقع صدورها وإعادة توزيع الحقائب الوزارية السيادية حتى لا تبقى وزارات حكرا على طوائف دون اخرى خاصة للنهب المالي القائم على قدم وساق منذ نحو عقدين من الزمن والغاء الهيئات غير الشرعية.

وأكد استعداد المعارضة لتنفيذ الاتفاق المعقود بينه وبين الحريري حول القوانين الـ 69 التي اتخذتها حكومة فؤاد السنيورة بأن يوقع الحريري مع الرئيس ميشال سليمان على مراسيم ارسالها مجددا الى مجلس النواب وليس بمخالفة القواعد الدستورية وتجاهل موقع رئاسة الجمهورية كما فعل السنيورة.

وطالب بري الحريري بالكف عن التحريض والتلطي بالدفاع عن موقع رئاسة الحكومة للتستر في الدفاع عن مصالح وأشخاص وتجيير مؤسسات لإمارة وهمية بحسب تعبيره.

من جهته، طالب رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات» اللبنانية سمير جعجع رئيس الجمهورية بإعادة الحق الى أصحابه وكشف في مؤتمر صحافي أمس، ان «الرئيس سليمان ورئيس المجلس النيابي نبيه بري عينا يومين للاستشارات من دون أي تداول مع فريق 14 آذار حتى من دون التداول مع الحريري»، معتبرا ان تأجيل الاستشارات يرجع الا أن «الرئيس سليمان أجل الاستشارات انطلاقا من حسه الوطني ورغبته أن تسيير الأمور بأبسط وأسلس طريقة ممكنة»، وأضاف: «نحن نتكل على استقامة سليمان ليفعل شيئا كي يبقى الحق مع أصحابه ولإيجاد حل مناسب».

أما خارجيا ووسط حديث عن زيارة مفاجئة قام بها رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم الى دمشق أمس الأول واستمرت الى أمس، استقبل الرئيس المصري حسني مبارك أمس أيضا الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل وبحث معه تطورات الوضع في لبنان، وكان الجميل دعا عقب اجتماعه أمس الأول مع الرئيس ميشال سليمان ـ إلى أن تتم الاستشارات النيابية لتكليف رئيس الحكومة المقبلة في جو هادئ، نافيا أن يكون ترشيح قوى 14 آذار لرئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري تحديا لأي جهة.

ضاهر: أي مرشح يقبل تشكيل الحكومة بتكليف من حزب الله سيرجمه أهل السنّة بالنعال!
وقنديل يرد: طرابلس سترد عليكم فور تكليف كرامي برئاسة الوزراء

شن عضو تكتل «لبنان أولا» النائب خالد ضاهر هجوما عنيفا على قوى 8 آذار وبالتحديد حزب الله، مشددا على ان «المعارضة لن تتمكن من تشكيل حكومة منفردة تحت ضغط السلاح وبقرار معاكس لإرادة ممثلي أهل السنة والشارع السني».

وفي حديث لـ «النشرة»، هدد ضاهر «أي مرشح يقبل بتولي رئاسة الحكومة بتكليف من حزب الله وبالتالي من طائفة غير طائفته بالرجم من قبل أهل السنّة ونساء السنّة بنعالهم».

وأضاف: «نحن سنعتمد مبدأ شمشوم «عليّ وعلى أعدائي» ولن نسلم لهم البلد ليقيموا دويلتهم». وشدد ضاهر على أن «رئيس الحكومة الاسبق عمر كرامي هو ابن بيت سياسي عريق ورجل عروبي ووطني، وبالتالي لن يقبل أن يكون حصان طروادة ضد أهل السنة ويسيء بالتالي لأولاده وأحفاده وتاريخ عائلته ويتولى موقعا مذلا كهذا». وقال: «خيارنا واضح ونحن متمسكون بسعد الحريري وبحقوقنا كأهل سنة ولن نخضع لمنطق الارهاب والابتزاز والقتل» مؤكدا أن «موقف وليد جنبلاط الأخير جاء نتيجة ضغوط كبيرة مورست عليه من قبل حزب الله والمعارضة بعد الانتكاسات الكبيرة التي لحقت بها والخسائر الجمة التي أصابتها وليس آخرها صدور القرار الظني».

وردا على ضاهر قال النائب السابق ناصر قنديل: طرابلس العروبة هي التي سترد على مثل هذه التصريحات عند تكليف ابنها الرئيس عمر كرامي في اطار مشروع وطني وعروبي ينسجم مع تاريخ المدينة.

اعتبر أن موقف العسكر غير واضح وسابقاً وقفوا متفرجين أمام من يملك السلاح

منيمنة لـ «الأنباء»: المؤسسات الرسمية والدولية عرضة لتهديد المسلحين

بيروت ـ زينة طبارة

رأى وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الاعمال د.حسن منيمنة أن كلام وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل الذي اعلن فيه «رفع المملكة السعودية يدها عن الاتفاق السعودي ـ السوري»، عبر عن غضب المملكة حيال تدهور الاوضاع في لبنان جراء تنصل «حزب الله» وفريقه السياسي من تنفيذ بنود التفاهم بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس بشار الاسد، في الوقت الذي اعلن فيه الرئيس الحريري وفي أكثر من مناسبة أنه قام بما عليه تجاه الاتفاق المذكور وبقي على الفريق الآخر مقابلته بالمثل للخروج من نفق الأزمة، معتبرا ان المملكة السعودية ارتأت والحالة تلك عدم جدوى الاستمرار في المباحثات انطلاقا من تيقنها بوجود مماطلة لدى حزب الله للتمنع عن تنفيذ الاتفاق، وأعلنت بالتالي رفع يدها عن الملف موضوع التفاهم.

ولفت الوزير منيمنة في تصريح لـ «الأنباء» الى ان المملكة السعودية وانطلاقا من حرصها على ترسيخ الاستقرار في لبنان غير راضية عما آلت اليه الاوضاع على الساحة اللبنانية، لاسيما حيال التطورات الأمنية الأخيرة التي ظهرت فيها مجموعات ميليشياوية على الطرقات العامة وداخل الاحياء السكنية لبيروت، مشيرا الى ان المملكة السعودية ضنينة بالاستقرار والسلم الاهلي في لبنان عملا بتاريخها الايجابي تجاهه ومساعدتها المتواصلة له للخروج من أزماته، الا انه وعلى ما يبدو ان لغة السلاح طغت على لغة التوافق والمباحثات وأدت الى عرقلة كل اتفاق قد يبرد سخونة الأزمة ويكسر حدتها.

وعما ذكرته إحدى الصحف

د.حسن منيمنة

العربية نقلا عن مصادر قيادية في «حزب الله» بأن «لا عودة للرئيس الحريري الى رئاسة الحكومة» وبأن «قوى المعارضة لن تشارك في الاستشارات النيابية»، لفت الوزير منيمنة الى وجوب أخذ هذه التصريحات على محمل الجد، لاسيما في ظل اصرار «حزب الله» على الاستمرار بالتصعيد السياسي والأمني، مشيرا الى ان ما شهدته شوارع بيروت من انتشار لعناصر ميليشياوية بلباس موحد خير دليل على جدية التصريحات المشار اليها، وذلك لاعتباره ان الانتشار المذكور لم يكن سوى «بروفة» أمنية حقيقية لما ينتظر الساحتين البيروتية واللبنانية على حد سواء، ورسالة في الاتجاهين الداخلي والخارجي مفادها ان فريق المعارضة ماض في التصعيد ان لم تؤل الامر الى تحقيق مصلحته الخاصة ولو على حساب مصلحة الدولة والاحكام الدستورية والقانونية.

هذا وردا على سؤال حول ما يُرمى في الوسطين الاعلامي والسياسي عن حتمية استهداف قوى المعارضة لمقري الامم المتحدة في وسط بيروت وفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي كخطوة اولى من التحرك في الشارع، لفت الوزير منيمنة الى ان المؤسسات المشار اليها وغيرها من المؤسسات الرسمية والدولية قد تتعرض لتهديدات المسلحين ان لم تستدرك القوى الأمنية الامر وتبادر مسبقا الى تكثيف الحماية حولها، مستدركا بالقول في معرض رده على سؤال حول ما اذا كان لدى قوى «14 آذار» أي مخاوف في الموضوع الأمني، بأن موقف المؤسسة العسكرية وبغض النظر عن مضمون زيارة قائد الجيش العماد جان قهوجي لسورية «غير واضح حتى الساعة»، لاسيما ان هناك تجارب سابقة وقفت فيها المؤسسة العسكرية وقفة المتفرج تحت عنوان الحياد وتركت الابواب مشرعة أمام من يملك السلاح لفرض إرادته في الشارع وعلى اللبنانيين.

وعما يثار من كلام عن تأجيل الاستشارات النيابية مجددا، لفت الوزير منيمنة الى انه من المفترض ان تلتزم رئاسة الجمهورية بالاحكام الدستورية وتدعو الى استشارات نيابية معجلة للخروج من الفراغ الدستوري، الا اذا قرر الفريق الآخر مقاطعة الاستشارات لتفادي حتمية تسمية الرئيس الحريري وبالتالي تكليفه بتشكيل الحكومة بناء على قرار الاكثرية النيابية، معتبرا ان فريق المعارضة يرغب في وضع البلاد أمام مزيد من الازمات وفي وابل من التعقيدات من خلال تعمده نسف الاستشارات النيابية وإبقاء الوضع على حاله رازحا تحت الفراغ في سدة رئاسة الحكومة، مؤكدا ان الاوضاع صعبة للغاية في ظل رفض «حزب الله» وفريقه السياسي كل الحلول والاقتراحات، وفي ظل تمسكه بفرض رغباته وإرادته على اللبنانيين وعلى المؤسسات الدستورية.

أخبار وأسرار لبنانية

مقدمة لقيام شرق أوسط ما بعد أميركا: صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية تقول ان ما يجري في لبنان «مقدمة لتغيير جدي على مستوى خريطة اللاعبين في الشرق الاوسط»، وأشارت لصعود كل من تركيا وايران وقطر في غضون السنوات القليلة الماضية ليشغل الفضاء الديبلوماسي»، وهذا ما وصفته الصحيفة بـ «الحلقة الجديدة من حلقات التراجع الأميركي في إحكام السيطرة على الازمات في المنطقة كما هو حاصل في تونس والعراق ولبنان»، وهو ما يعكس قيام شرق اوسط «ما بعد اميركا» حيث «يجتمع حلفاء وأعداء الولايات المتحدة تحت مظلة مصلحة الاستقرار ليحيكوا سياسات خارجية لا تجد اميركا بدا غير القبول بها».

لبنان بعيون تركية: لم تحتل القمة الثلاثية بين تركيا وسورية وقطر في دمشق مكانة بارزة في اهتمام الكتاب والمحللين الأتراك ولا الوساطة التي قام بها وزيرا خارجية قطر وتركيا في لبنان الى ان استقبل أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله أحمد داود أوغلو ونظيره القطري. حينها قفز الخبر الى الصفحات الأولى لكن من منطلق الإثارة وليس أهمية وحساسية موضوع الوساطة. فقد ركزت الصحف ولاسيما العلمانية منها على الجانب السياسي الأمني من وضع السيد حسن نصرالله، فجاء عنوان صحيفة «حرييت»: «قمة ليلية مع نصرالله» وعنوان «ميلليت»: «ديبلوماسية في الملجأ». وركزت جميع الصحف على ما سمته «الملجأ السري» الذي لم يعرف موقعه الذي عقد فيه الاجتماع مع نصرالله.

الحكومة لن تقلع: نقل عن الرئيس بري قوله تعليقا على خطاب الرئيس الحريري: «نرحب بهذا الكلام الذي أطلقه وبأنه يسير وفق الدستور، ولكن في الوقت نفسه نستغرب الهجمة على وزراء المعارضة». وفي رأي الرئيس بري انه سواء فازت هذه الجهة أو تلك في الاستشارات بزائد صوتين، فإن الحكومة لن تؤلف ولن تقلع بسهولة.

المجلس الشرعي يجدد ثقته بسعد الحريري

بيروت ـ خلدون قواص

أعلن المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى رفضه واستنكاره لكل تطاول على الرموز السياسية والدينية، كما أعلن ثقته بدولة الرئيس سعد الحريري بوصفه رمزا من رموز المسلمين السياسية التي تمثل الطائفة وتحافظ على حقوقها وكرامتها، ويحظى بأكبر مساحة من التأييد الجماهيري والنيابي.

وأبدى المجلس في بيان له برئاسة مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني بهذه المناسبة تأييده للبيان السياسي الذي ألقاه الرئيس الحريري أخيرا والذي ترك للعملية السياسية الدستورية ان تأخذ مجراها وفقا للدستور واتفاق الطائف وإذا كان العمل السياسي في لبنان قد بني على التوازن الطائفي فإن الوفاق الوطني هو عمود هذا التوازن وحين ترجح كفة على أخرى بغير حق فإنها تهدد وحدة البلاد.

وأرى ان المنصات والمنابر التي ترفع اليوم لنشر الأحقاد والشائعات التي ترجف في البلاد بما يهدد الأمن والتي تتعرض للقيم الدينية والعقائد بصورة غير مألوفة أمر لا يستقيم به وطن حين تصبح حرية الرأي نوعا من الوقاحة واستفزاز المشاعر عبر شاشات التلفزة.

شالوم يحذّر من خطر تشكيل «حكومة إيرانية شمال إسرائيل»

عواصم ـ يو.بي.آي: حذر نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم أمس من خطر تشكيل «حكومة إيرانية» عند الحدود الشمالية لإسرائيل وذلك في أعقاب إعلان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط عن تأييده لمرشح أحزاب المعارضة بتشكيل الحكومة اللبنانية المقبلة.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن شالوم قوله خلال ندوة «سبت الثقافة» في مدينة بات يام جنوب تل أبيب إن قرار جنبلاط «تأييد حزب الله في تشكيل حكومة يخلق خطرا حقيقيا بتشكيل حكومة إيرانية عند الحدود الشمالية لإسرائيل».

وأضاف أنه «لم يعد الحديث يدور عن منظمة إرهابية تنشط بإيحاء إيران ودعمها وإنما بحكومة سيادية فعلية وهذا تطور خطير يلزم إسرائيل بمتابعة الوضع وسنكون مستعدين لأي تطور في المستقبل».

وتابع «يجب أن نتذكر أن الحديث يدور عن حكومة إيرانية تتطلع إلى محو إسرائيل عن الخريطة».

تحليل إخباري

وليد جنبلاط.. زعيم الطائفة الصغيرة وصاحب الدور السياسي الكبير

بيروت ـ أ.ف.پ: يجمع العارفون بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط «متقلب ومتغير الأهواء السياسية». وهو الذي أعلن أمس الأول وقوفه الى جانب حزب الله وسورية في الأزمة الحالية. ما يعني عمليا ترجيح كفة مرشح المعارضة لرئاسة الحكومة مقابل رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري ما لم تحصل مفاجآت.

بدأ جنبلاط حياته السياسية شابا صغيرا (27 عاما) ولم يكن قد استعد بعد لتولي مسؤولية قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي والطائفة الدرزية التي تشكل حوالي 6٪ من سكان لبنان الأربعة ملايين تقريبا، وذلك على اثر اغتيال والده كمال جنبلاط العام 1977، في السنة الثانية من الحرب الأهلية (1975 ـ 1990).

أدى دورا بارزا، كزعيم ميليشيا، في الحرب الى جانب القوى الفلسطينية واليسارية والإسلامية في مواجهة الميليشيات المسيحية.

وأصبح نائبا في البرلمان اللبناني العام 1992، ثم تولى مناصب وزارية، وذلك في فترة التواجد السوري على لبنان.

لكنه في العام 2005، تحول الى رأس حربة في الصراع ضد سورية التي اتهمها مع حلفائه الذين كان جزء كبير منهم من أعداء الأمس، بالوقوف وراء عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

وأعلن في تلك الفترة ان ضميره ارتاح الآن، لأنه كان طوال السنوات التي سبقت بسير مع دمشق مضطرا خوفا على الطائفة الدرزية ومن أجل حفظ موقع لها في الساحة اللبنانية.

ويأخذ منتقدو موقف جنبلاط الجديد الذي عاد، اعتبارا من صيف 2009، يتقرب مجددا من سورية معلنا انه هاجمها بين 2005 و2009 تحت وطأة ظروف عصيبة و«لحظات تخل»، انه كان «بطل ثورة الأرز» التي أخرجت السوريين من لبنان في أبريل 2005، وبانقلابه اليوم، يعود الى إدخالها الى لبنان من الباب الواسع. ويقول القريبون من جنبلاط ان مواقفه يمليها دائما «الخوف على الطائفة الدرزية»، مشيرين في الوقت ذاته الى انه يخشى كذلك على حياته، ويسعى الى ترك «ارث سياسي غير مفخخ» لنجله تيمور. وأعلن في حديث لوكالة «فرانس برس» في يناير ان تيمور «لا يملك غير خيار» الاستمرار من بعده في تحمل المسؤولية السياسية كزعيم للدروز و«المختارة»، مقر عائلته التاريخي العريق في منطقة الشوف في جبل لبنان. ويستقبل «زعيم المختارة» او «البيك» خلال عطلة نهاية الاسبوع بشكل منتظم الوفود الشعبية التي تأتي بمطالبها التي تراوح بين المصالحات بين العائلات، الى عرض مشاكل شخصية، الى طلب مساعدات مالية، او مجرد إلقاء التحية والاستماع الى آخر مواقفه السياسية.

وهو يسلم على الجميع، يحيط به غالبا كلباه الجميلان «كوندور» و«كاسي».

طويل ونحيف، يحب جنبلاط (61 عاما) ارتداء الجينز، ونادرا ما يقص شعره الخفيف الذي يكشف عن صلعة عريضة في وجه مستطيل. مسكون بهاجس التاريخ. وقد أعلن أمس الأول «ثبات حزبه الى جانب سورية والمقاومة»، قائلا «انني أقول هذا للتاريخ، لكيلا أحمل فوق طاقتي، وليس من باب تبرئة الذات». ويقرأ جنبلاط الكثير من كتب التاريخ والسياسة. وهو يهوى الكتب بشكل عام، وغالبا ما يقدمها هدايا لأصدقائه، وأحيانا.. لخصومه السياسيين.

ولد جنبلاط في السابع من أغسطس 1949، وتابع دراسته في مدرسة «انترناشونال كوليدج» في بيروت قبل ان ينتقل الى الجامعة الاميركية في بيروت حيث درس العلوم السياسية.

زوجته نورا جنبلاط، ولديه 3 أولاد من زواج أول. أعلن في مقابلة مع «فرانس برس» انه يحلم بشراء منزل في منطقة النورماندي الفرنسية، حيث يمكنه ان ينصرف الى كتابة مذكراته، بعد تسليمه الأمانة الى تيمور.